التدخل الإنساني في الألفية الثالثة: بين الحلول الشرعية والسيادة الشكلية

الأستاذ: أوصيف بلال

أستاذ بجامعة محمد البشير الإبراهيمي

ببرج بوعريريج -الجزائر

مقدمة:

لم يعد خفيا اليوم على أي أحد أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى ضمان استمرارية وبقاء الدول بمواجهة التحديات الداخلية والخارجية من خلال توحيد السياسات بذوبان عنصر السيادة الوطنية وانصهارها ضمن بوتقة "النفع الجمعي"، بما يخدم مصالح واستراتيجيات الدول الأعضاء في التكتل، غير أنّ بعض الدول خاصة من كيانات العالم الثالث مازالت تعاني الهشاشة والضعف في مؤسساتها السيادية في مسألة إدارة أزماتها الداخلية ما فتح الأبواب على مصرعيها لبروز معضلة التدخلات الخارجية تزامنا مع كل توتر أمني داخلي ووطني، وهو الأمر الذي جعل واقع مبدأ السيادة يُطرح بقوة في عالم متعدد الأقطاب والتأثيرات.

لقد عانت دول السودان وليبيا وغيرهما تزامنا مع بروز النظام الدولي الجديد نهاية القرن العشرين من الحصار الاقتصادي الذي فُرض عليها من قبل هيئة الأمم المتحدة، وتأثرت أمنيا من العقوبات التي طالتها من قبل الهيئة الدولية ما بين عامي 1990 و 2003 أين تم رفع العقوبات عنهما، فدول العالم الثالث عموما أكدت في الكثير من المناسبات أنها أرضية خصبة للتدخلات العسكرية والإنسانية بقيادة فواعل فوق وطنية التي وجدت في الصراعات القبلية بين الليبيين والتدهور الأمني الحاصل مثلا في السودان بين الشمال والجنوب ومسألة القضايا العشرة(10) العالقة بينهما ذريعة من أجل التدخل من أجل إحلال السلم والأمن ظاهريا و"بلقنة" (نسبة الى دول البلقان ومسألة تفككها) ونهب الثروات باطنيا. كما تركت هيكلية ومخرجات مجلس الأمن الدولي بهيئة الأمم المتحدة من فعل وعضوية الكثير من الغموض والضبابية حول مدى فعالية الإبقاء على خمسة دول فقط لعشرات السنوات رغم بروز قوى دولية جديدة على غرار ألمانيا، اليابان وكورية الجنوبية بدرجة أقل، وموضوعية القرارات والأحكام التي تُصدر في حق بعض الدول التي هي أغلبها من العالم الثالث، فقد دعا الكثير من المختصين إلى ضرورة مراجعة وتكييف صلاحيات مجلس الأمن الدولي وإعادة تعريف نصاب العضوية به بما يتمشى مع التطورات الحاصلة خاصة في ظل الانتهاكات التي تطال سيادة الدول الضعيفة المهددة بالفشل بسبب الأزمات الداخلية التي تعاني منها، الأمر الذي يفتح الكثير من نقاط الاستفهام حول مدى اضمحلال مبدأ السيادة الوطنية الذي يعتبر ركن من أركان الدولة التقليدية والتي أصبحت حدودها الإقليمية في ظل العولمة وافرازاتها ظاهرة شكلية وهلامية بسبب المتغيرات الخارجية التي خرقت نسبيا بنود وحدود "اتفاقية واسيفاريا"، وهذا ما يقودنا هذا البحث الى الاجابة عن الإشكالية المحورية التالية:

إلى أي مدى أدت التدخلات الإنسانية والعسكرية إلى تآكل واضمحلال مبدأ السيادة الوطنية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الجوهرية نُصيغ التساؤلات التالية :

- كيف تحول التدخل الإنساني من محاولات للتهدئة إلى مصدر تهديد لسيادة الدول الأجنبية؟

- أيُ مستقبل لمبدأ السيادة في ظل تنامي ظاهرة الحوكمة العالمية للأزمات الوطنية؟
- ماهي المقترحات الكفيلة بإعادة تفعيل المبدأ الأممي المتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؟ وماهي الأطر الناظمة لمهام مجلس الأمن الدولي لتعزيزه هيكليا ووظيفيا؟

وسيتم البحث في هذا المجال ضمن ثلاث محاور أساسية وهي:

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للتدخل الإنساني

المحور الثاني: الفواعل الخارجية ومستقبل السيادة الوطنية

المحور الثالث: مخرجات مجلس الأمن إزاء الأزمات الوطنية: قراءة في الفعل والهيكل

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الإنساني

ظهير مفهوم التدخل الإنساني مع نهاية الحرب الباردة وبعد زوال المعسكر الشيوعي السوفياتي وتحول مهمة قيادة العالم للولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت الى " شرطي العالم" وأصبحت المسؤولة عن كل كبيرة وصغيرة تدول بالساحة الوطنية مع بداية القرن الـ21 خاصة، أين تعدد صور التدخلات الإنسانية والعسكرية بالقارة الآسيوية والإفريقية، فمفهوم التدخل الإنساني أصبح أكثر شيوعا بفعل متغيرات نظرية وواقعية.

أولاً: تعريف التدخل الانساني

يُعرف قاموس "لاروس" (larousse) التدخل على أنه عملية إرساء القواعد العسكرية في دولة أجنبية".[1] أي أن التدخل وفقا لهذا المفهوم لا يعني مختلف التصريحات الرسمية والبيانات الصادرة من جهات عليا في البلاد اتجاه دولة أخرى اجنبية، على اعتبار أن المفهوم الوارد يركز على التواجد المادي عسكريا والغزو الاقليمي لها.

أما المفكر جوردن Gordon فأوضح أنّ مفهوم التدخل الإنساني يستخدم لوصف ثلاثة مواقف مختلفة، وهي:

- عندما تستخدم دوله القوة لحماية ثروة أو حياة مواطنيها بالخارج.
- عندما تستخدم القوة لمنع حكومة أجنبية من تبني أو ارتكاب انتهاكات صارخة وشاملة لحقوق الإنسان لمواطنيها أو لرعايا دولة ثالثة.
- عندما تتدخل دولة في حرب أهلية لدولة أجنبية، أو ما يطلق عليه حرب التحرير الوطنية.[2]

وتعمّد ماريو بيتاتي Mario Bettati من أنصار التدخل الإنساني في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ذكر التدخل بمعنى Ingérence وImmixtion كمترادفين من الناحية القانونية، حيث عرفه بمعنى التدخل بدون اسم من طرف دولة أو منظمة حكومية دولية في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

ثانيا: التدخل الإنساني : حل لإنهاء الأزمة أم تكريس لها ؟

ولقد انقسم المفكرون إلى قسمين مختلفين حول مدى قانونية وحتمية التدخل الإنساني والعسكري في الأزمات الداخلية للدول وهما:

1/ مبررات أنصار التدخل العسكري والإنساني:

[1] **Grand dictionnaire Encyclopédique Larousse**. paris : librairie.1984, p5647.

[2] Sean D. Murphy, **Humanitarian Intervention: The United Nations in an Evolving World Order,** University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1996, pp 9, 10.

أكد ماريو بيتاتي أنه على مدى أربعين سنة كاملة ومنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 إلى غاية 1988، أخذ التدخل الدولي أشكال متعددة الأوجه منها التدخل غير المادي وكذا التدخل المادي.[3] وهنا يركز المفكر على مختلف العقوبات الاقتصادية من فرض الحصار على الدولة الأجنبية، الى جانب مختلف التصريحات الرسمية للجهات العليا في البلاد اتجاه دول أخرى أجنبية والتي تعدها تدخلا في القضايا الداخلية لها. وقد يمتد التدخل –حسبه- الى التدخل المادي عن طريق إنشاء قواعد عسكرية بالدولة الأجنبية.

والمُراد من عمليات التدخل الإنساني هو حماية الفرد من العنف الداخلي.[4] وهي الغاية الأصلية لأنصار التدخل الانساني والمتمثلة في الحد من الانتهاكات والخروقات المسجلة في حق الرعية من تصفيات عرقية مثلما حصل في السودان. ويُؤكد **إدوين بوشارد (Edwin borchard)** أن التدخل الإنساني: هو تجاهل دولة ما للحقوق الأساسية لرعاياها، فيمنح الحق للدول الأخرى لتتدخل طبقا لمبادئ القانون الدولي باسم الجماعة الدولية بهدف وقف الانتهاكات الصارخة حتى ولو كان ذلك يتعارض مع مبدأ السيادة.[5] **والتدخل الإنساني حسب فنسنت (vencent. R. j)** يعني: السلوك المتخذ من قبل دولة أو مجموعة من الدول المنظمة التي تتدخل قسريا في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، انه حدث مميز له بداية ونهاية ويهدف إلى بناء السلطة في الدولة المستهدفة ولا يهم إن كان قانوني أو غير قانوني، لكنه تجاوز الأعراف المعمول بها في العلاقات الدولية.[6]

والملاحظ من كل التعريفات السابقة الواردة ضمن الاتجاه الأول أنها تركز على الهدف الظاهري النظري للتدخل والمعلن للتدخل الإنساني وهو وقف الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية من خلال توفير الحماية العملية للأشخاص العاديين الذين يتعرضون للاضطهاد من قبل زعمائهم.

2/ قناعات الاتجاه الرافض للتدخل الانساني :

فيما يرى الاتجاه الثاني، أنّ التدخل الإنساني العسكري يملك أهداف خفية، من أبرزها الترويج الإيديولوجي ضمن المجموعات الاجتماعية للدولة المستهدفة، إلى جانب الكسب الاقتصادي من خلال الاستحواذ على الثروات الباطنية لإقليم معين من الدولة المتعرض للتدخل.[7] فالغزو العسكري دولة لدولة أجنبية سيمنحها الكثير من الامتيازات لنهب ثرواتها الباطنية، إلى جانب تحويل الثروات إلى ملكية خاصة مع العمل توازيا وببطء من أجل إيجاد الحلول للأزمات التي دخلت من أجلها ربحا للوقت للثروات. كما وُجهت الكثير من الانتقادات المعارضة والرافضة للاتجاه الداعي إلى إحلال السلام والأمن الدوليين على مستوى كل الوحدات الدولية عن طريق التدخل العسكري رغم تجريم هذا التدخل ورفضه القاطع من قبل هيئة الأمم المتحدة، فقد جُعل من مبدأ حق التدخل الإنساني "حق أُريد به باطل" بطرح مسألة رمزية وشكلية مبدأ السيادة الوطنية هذه الأخيرة التي تتميز بالقوة والشرعية والسمة العليا في الدولة القطرية. كما أنّ الأمن الإنساني لا يُحتم بالضرورة تدخل عسكري مادي لحماية الحقوق والحريات المضطهدة، إضافة إلى أنّ التدخل العسكري هو في حدّ ذاته تهديد للأمن والسلام الدوليين.

---

[3] Mario Bettati, **le droit d'ingérence : mutation de l'ordre international**. paris, éditions Odile Jacob 1996 , p398.

[4] حسن الحاج علي أحمد، **أكبر من دارفور: الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية**. لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 22، ربيع 2009، ص10.

[5] جمال منصر، **التدخل الإنساني العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة : من قوة التحارف إلى فجر الاوديسا**. قطر : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 12.

[6] **المرجع نفسه**. ص 15.

[7] **المرجع نفسه**، ص 17.

المحور الثاني: الفواعل الخارجية ومستقبل السيادة الوطنية

نمت القوى العظمى نموا غير طبيعي بعد أحداث سبتمبر 2001 والتفجيرات الارهابية التي استهدفت أبراج مالية بالولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي أعلنت صراحة أنها لن تترك أي شبرا للجماعات الإرهابية المتطرفة بالعالم وستتحول إلى "شرطي العالم" لإحلال السلم والأمن الدوليين، فقد قررت فواعل بالنظام السياسي الأمريكي التراجع بصفة نهائية عن مبدأ "أمريكا إلى الداخل" الذي رُفع قبل هذا التاريخ، لتخرج الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة وتأييد صريح وواضح من مجلس الأمن الدولي إلى العراق عام 2003 بغزو عسكري للبحث عن أسلحة الدمار الشمال وحضر استعمالها والتي أسفرت عن الإطاحة بالرئيس الراحل صدام حسين، وغزو قبلها أفغانستان من أجل القضاء على الإرهاب والحدّ من تهديدات الجماعات المتطرفة، يحدث هذا في الوقت الذي تراجعت سيادة الكثير من الدول وأصبحت مجرد أرقام تُضبط إقليميا وفقط.

أولاً: الحوكمة العالمية للأزمات الوطنية

لقد استخدم **جايمس روزيناو** مصطلح "الحوكمة العالمية" للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في غياب سلطة شاملة ، فالحوكمة العالمية هي الحوكمة من سلطة ذات سيادة، حيث يوجد تجاوزات لعلاقات الحدود الوطنية، فهو يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن حوكمة في ظل نظام ليس هو نظام الدولة، ويعرفها **توماس وايس** أنها تعبر عن جهود جماعية لتعريف وفهم المشكلات التي تتعدى قدرات الدول منفردة على حلّها. ويذهب **روبرت كوهين وجوزيف ناي** إلى اعتبارها أنها الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود هذه الأنشطة الجماعية.[8]

إنّ السيادة هي أحد أهم العناصر الأساسية في الدولة، والتي نقصد بها القدرة على التحرك لتنفيذ التدابير والسياسات ضمن منطقة معينة بشكل مستقل عن القوى الخارجية أو المنافسين في الداخل، أي أنّ الدولة ينبغي أن تكون قادرة على العمل باعتبارها السلطة الأساسية على أرضها وعلى الناس الذين يعيشون على تلك الأرض، فتثبت القوانين والحقوق، وتحلّ الخلافات بين الناس والمؤسسات، وتوفر الأمن الداخلي.[9] هذه تمثل الصورة الطبيعية والغاية الأصلية لوجود الكيان السياسية الذي يُسمى الدولة، غير أنّ بعض الأنظمة السياسية خاصة من دول العالم الثالث تلجأ الى سياسات مرضية في ادارة لعبة الصراعات و النزعات بين مختلف الجماعات المتمايزة داخل المجتمع السياسي والتي من شأنها أن تزيد من الاحتقان الداخلي من خلال التصفيات العرقية مثلما حصل في السودان، فالعنف لا يُولد إلا العنف. فالدور الأول والأساسي للدولة هو توفير الأمن وإدارة الصراعات وفقا لأساليب ديموقراطية ممثلة في اقتسام السلطة وضمان التوزيع العادل للثروات سياسيا واقتصاديا.

وفي كل الحالات، فان السياسات الخارجية للدول العربية لما بعد الحرب الباردة لم يعد لها تأثير ودور على المستويين الإقليمي والدولي، وأنها تحولت بنسبة كبيرة إلى مجرد ردود أفعال مقيدة بما تفرزه الاعتبارات والظروف التي يصنعها الآخرون، وقد جعلت هذه الاعتبارات كل المنطقة العربية عرضة لعملية استقطاب رهيبة، وموضوع مناقشة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية.[10]

فقد اصطدمت الحاجة إلى التدخّل الدولي لأسباب إنسانية بجميع مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وإعلاناتها وعهودها واتفاقياتها ومبادئها،

[8] مراد بن سعيد، **من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية**. مجلة المستقبل العربي الشهرية، العدد 421، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014، ص136.

[9] باتريك هـ. أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**.تر: باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص40.

[10] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية" دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**.الجزائر:دار الهومة،2012، ص ص189،188

وخصوصًا مبدأي السيادة وعدم التدخّل في شؤون الدول الداخلية المنصوص عليها في هذه المواثيق الدولية والإقليمية.[11] فالنصوص القانونية والمواثيق الدولية تُجرم صراحة التعدي على الحدود الإقليمية للدولة الوطنية الأجنبية، وهو ما جعل التدخل الإنساني الدولي محطة للجدل في مدى فعالية ونجاعة هذا الإجراء الذي لا يكون إلا بموافقة الدول الكبرى بهيئة الأمم المتحدة ونقصد بها الدول المالكة لحق الفيتو والمقدر عددها بخمس دول وهي : فرنسا، بريطانيا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

فالواقع الأمني بالعراق بالأمس وسوريا وليبيا اليوم يمثل واقعا صريحا وواضحا للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، فبالرغم من نُبل أهمية التدخل الإنساني حفظا وحقنا لدماء الإخوة في البلدين الشقيقين وضمان الاستقرار والحد من كل أشكال الصراعات والنزعات الدموية، إلا أنّ المخاوف لا تزال تُطرح بقوة من تبعات إنشاء قواعد عسكرية بالدول التي تشهد بؤر توتر وانعكاساتها على دول الجوار.

ثانيا: السيناريوهات الأربعة لمستقبل مبدأ السيادة الدول

بما أنّ عامل المصلحة أثبت منذ اتفاقية واستفاليا أنه هو المحّدد والمحرّك الأساسي لسقوط دول وبروز دولة جديدة، حيث أن تصادم المصالح خصوصا الاقتصادية منها من شأنه أي يخلق العديد من المشاكل الإقليمية والسياسية. ويتوقع الباحثون في ظلّ النظام الدولي الجديد أربع (04) سيناريوهات لمستقبل سيادة الدول هي:

استمرار السيادة، الحكومة العالمية، إختفاء السيادة، وتفكيك السيادة.

- **استمرار السيادة:** ويعني أن تستمر السيادة مع بقاء الدول ذاتها، مع الإشارة إلى أنّ أقصى ما يترتب على هذه السيادة من التطورات الجارية في النظام الدولي، هو استهداف الوظائف والأدوار التي تقوم بها الدولة دون المساس بالمقومات الأساسية لها، أي تلك المرتبطة بواقع الأمة شعبا وبيئة طبيعية.
- يُراهن البعض على إقامة **حكومة عالمية**، من خلال تنازل الدولة الوطنية عن سيادتها لصالح الحكومة العالمية المنبثقة من نظام عالميّ ديموقراطي.
- ويُراهن آخرون على **اختفاء السيادة**، وترتكز توقعاتهم على اختفاء الدولة القومية ذاتها، أي على زوال الفكر القومي القائم على وجود أمة ، ليحل محلها ما يُسمى بالشركات متعددة الجنسيات، التي سيكون فيها دور الدولة خدمة المصالح المسيطرة للشركات الدولية العملاقة الاحتكارية.
- **تفكيك السيادة**، ويُراهن أصحابها على تفكيك الدول الضعيفة وتجزئة سيادتها، وهذا سهل على الدول القوية تحقيقه، والأصعب على الدول الضعيفة مقاومته، ويتم هذا التفكيك عبر الحروب الأهلية، والنزعات الإنفصالية، بحيث تتحول إلى دويلات فاقدة لمعاني السيادة الحقيقية، وخاضعة لهُويات سلالية، أو ثقافية، أو طائفية، أو إثنية، أو عنصرية، وتستخدم هذه الدويلات في النهاية كأدوات مُطيعة في خدمة مصالح الدول القوية وإرادتها.[12]

[11] إلياس أبو جودة، **التدخل الانساني وإشكالية السيادة**. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الصادر بتاريخ 1 جويلية 2013،
http: //www. lebarmy. gov. lb/ar/news/?35918#.VVNLrpM0-So

[12] عبد السلام جمعة زاقود، **الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد : قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين**

ولقد اتضح منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، أن العالم كله متجه إلى أحكام الجغرافيا السياسية "الجيوبوليتيك" أو سياسة المكان، حيث أصبح المكان مجالا لنزع السيادة وتثبيتها، ومجالا لما يجري من صراعات في عالم اليوم، على الحدود والمياه والثروات الطبيعية وكذلك على الهوية والاعتراف والسيادة والاستقلال، وباتت سيادة الدول في ظلّ النظام الدولي الجديد مهددة بجملة من المخاطر، وصار يُخشى على مستقبل السيادة الوطنية في ظلّ متغيرات داخلية وخارجية.[13] فالدولة بالنسبة لليبراليين والسلوكيين على حد سواء لم تعد تمثل الفاعل الوحيد والمركزي في العلاقات الدولية، بل هنالك فواعل أخرى تفرز تفاعلات وأدوار تُساهم نتائجها تدريجيا في إرساء أسس مجتمع مدني عالمي يتطلب بالضرورة قيام سلطة مركزية دولية.[14]

ويُؤكد المُفكر سمير آمين على أننا نعيش بعالم متعدد الأقطاب هو بالأساس عالم متداخل، يُمكنه التفاوض على تنظيم نفسه بطريقة تسمح للشعوب والطبقات المسودة فيه بتحسين شروط مشاركتها في الإنتاج والمعيشة في ظلّ ما يُمكن تسميته "عالم متعدّد الأقطاب"، ويُوضح المُفكر العربي على أنه بإمكان دول المحيط (دول العالم الثالث) تجاوز إطار هيمنة الأمم المتحدة وتفعيل دورها بالتفاوض الجماعي انطلاقا من الداخل لتعزيز مركزها ومكانتها عالميا.

ويُثبت الكثير من الواقعيين على أنّ العولمة المتزايدة تُضعف شرعية الدولة الوطنية، حيث من نتائج العولمة نشوء المزيد من الجماعات الإثنية الساعية إلى تقرير المصير، فان تدويل النزاع الإثني هو جزء من عملية العولمة، وهذا ما تبرزه دراسة كالدور (kalddor) عام 1999 إلى "الحروب الجديدة" التي إندلعت في أواخر القرن العشرين، فهي تُجادل بأنه يمكننا فهم طبيعة العنف الإثني المعاصر خارج سياق الدولة، وتُشير إلى عوامل فوق دولتية (المنظمات الدولية).[15]

ويقول المفّكر العربي عزمي بشارة:"إنّ حالة التشويه البنيوي التي ينتجها النظام العالمي الرأسمالي في دول المحيط تؤدي إلى بروز إيديوجيات متعصّبة، وقد تتحول تلك الهويات الجزئية ضمن الدولة القومية إلى محاولات لإثبات ذاتها كقوميات منفصلة ذات مطالب سياسية وتتسارع لتقود إلى تفتيت الدولة إلى قوميات عدّة".[16]

المحور الثالث: مخرجات مجلس الأمن إزاء الأزمات الوطنية: قراءة في الدور والصلاحيات

أثارت مخرجات وردود فعل مجلس الأمن الدولي في العقدين الأخيرين الكثير من الجدل حول أهميته في الحفاظ على السلم و الأمرين الدوليين، على إعتبار أنّ الكثير من القرارات صادرة من جهة المعنية أقحمت بصورة مباشرة ضمن السياسات الوطنية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، خاصة بجملة العقوبات الاقتصادية والمالية ، الى جانب التدخل الانساني وفرض الحصار عبر قواعد عسكرية بدولة عجلت على حفظ نظامها العام وتحولت الى بؤر توتر ساخنة.

أولا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول : بين النص والواقع

يُعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون المحلية الداخلية للدول ذات السيادة الكاملة والمطلقة مبدأ عالمي تبناه كافة أفراد المجتمع الدولي، سواء أكانت دول أو منظمات إقليمية أو هيئات دولية على غرار هيئة الأمم

من الزمن (1989-2011). القاهرة: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 27 ،28.

[13] المرجع نفسه، ص23،ص25.

[14] حسين بوقارة، المرجع سبق ذكره، ص228.

[15] عبد الرحمن حمدي، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أيُّ مستقبل؟. القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007، ص 200.

[16] إجلال رأفت وأخرون، إنفصال جنوب السودان: الفرص والمخاطر. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 40.

المتحدة وكذا محكمة العدل الدولية، كما أنّ سلوك الدولة الواحدة ينبغي أن يتماشى مع استقلال الدولة الأخرى.[17] حيث تُجرم صراحة النصوص القانونية التعدي على الدول الأجنبية بإنتهاك حدودها الإقليمية سواء البرية، البحري أو الجوية دون مبرر أو دافع موضوعي، وتلتزم الدولة بسلوك يتوافق مع عدم التدخل في المسائل التي تسودها الوطنية بالنسبة للدول الأخرى في إطار حفظ واحترام مبدأ السيادة.

وتكشف الممارسات الدولية الحالية، على قبول استباحة السيادة الوطنية، رغم أنها تمثل السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، وذلك من خلال مجلس الأمن الدولي، الذي من المفترض أن يُدافع عن هذه السيادة، فقد أصبح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، المُجسّد لهذه الحالة، وهذا ما سبّب أضرارًا دائمةً للمفهوم الحقيقي للسيادة في عيون الساسة والقانونيين، وحتى لا نكون نظريين وفقط، فقد تم التمحيص واقعيا من خلال الأزمة السودانية، أين قوض مجلس الأمن بالأمم المتحدة سيادة السودان وشلّ قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على التصرّف بحرية كاملة، ومنها القرار رقم (1559) لسنة 2005، بشأن مقاضاة الرئيس عمر البشير عن جرائم حرب في دارفور السودانية، وهو ما اعتبر تدخلاً في الشأن الداخلي للسودان، وعدوانا على سيادة الدولة والشعب، ومخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة، حيث أنه قام المجلس بإحالة المشتبه فيهم في إرتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور بالسودان إلى محكمة العدل الدولية (لاهاي).[18] فالرئيس الحالي للسودان عمر البشير دفع ثمن تصريحاته الرسمية العدائية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي وصفت السودان مع بداية التسعينيات من القرن الماضي بـ"الدولة الراعية للإرهاب" بحكم الجرائم التي طالت الجنوبيين المطالبين بالإنفصال عن الحكومة المركزية الخرطوم. فقد فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات مشددة في حق السودان وأجبره على المثول لحصار اقتصادي لعدة سنوات كردود فعل من القوى الخمس الكبرى والمالكة لحق الفيتو على الأفعال والجرئم التي قام بها نظام الرئيس عمر البشير في بداية حكمه سنوات 1990 اتجاه الجماعات الإثنية الجنوبية.

ثانيا: ضرورة إعادة تعريف هيكلية ودور مجلس الأمن طبقا للمادة الـ40 من ميثاق الأمم المتحدة

وفي خضم التداخلات في الصلاحيات والأدوار المتباينة والمتفاوتة لمجلس الأمن الدولي في الوقت الراهن، فقد وجهت الكثير من الانتقادات البناءة والهادفة الى حتمية توسيع عدد الأعضاء داخل مجلس الأمن وعدم الاكتفاء بخمس دول فقط بالنظر، فقد ندى البعض بالزجّ باليابان أو كورية الجنوبية وحتى ألمانيا لتوسيع العضوية إلى 8 بدلا من 5 أعضاء، وتبرز الساحة الدولية الراهنة مشكلة تتعلق بحدود وصلاحيات مجلس الأمن الدولي، حيث أنّ ممارسة السيادة تكون وفق دستور الدولة وسياساتها الداخلية وليس استنادا إلى مجلس الأمن الذي دوره مازال بحاجة إلى إعادة تعريف وصياغة، خاصة ما تعلق بحدود صلاحياته ومجال تدخله. كما أنه لا قيد على المجلس الدولي في منع تفاقم الأوضاع بدولة ما، إلا عند الإخلال بحقوق المتنازعين أو مراكزهم القانونية، كإنشاء مناطق منزوعة السلاح أو إقرار وقف إطلاق النار، أو إقرار الهدنة التي لها الطابع السياسي، إلى جانب صفتها العسكرية، فهي حدود ثابتة تقف في طريق تدخل المجلس الدولي وذلك وفقا للمادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة.[19] وهنا تخرج الأقاليم من حساب المسلّمات إلى تخمينات اللاتنبؤ، يتبدل معيار التعامل معها، ولا يرجع

[17] Rock littele, intervention **in world politics**. London: oxford: clarendom house, 1984, p34.

[18] عبد السلام جمعة زاقود، **المرجع سبق ذكره**، ص28، ص30.

[19] خولة مُحي الدين يوسف، **دور الأمم المتحدة في بناء السلام**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد27، العدد الثالث، 2011، ص 494.

هذا المعيار المتبدّل إلى حيوية الشعوب ووعيها لموقعها من حركة التاريخ وحسب، بل إنّ تغير الظروف الدولية **يعلي ويدني** من قيمة الأقاليم ودورها في تشكيل أحداث التاريخ. وهنا تبرز – أو لا تبرز- عبقرية استباق تلكم الأحداث للاستثمار فيها من أجل مصالح تلك الشعوب التي يمسها فعل التاريخ في هذا الإقليم أو ذاك.[20]

الخاتمة:

قللّت التدخلات الإنسانية والعسكرية من قيمة ووزن مبدأ السيادة الذي أصبح مجرد تآكلت قوامه تآكل الحدود الإقليمية للدولة العصرية التي أضحت مفتوحة عن البيئة الخارجية جاهزة لاستقبال مخرجات القوى الكبرى خاصة، تزامنا مع كل نشوب لبؤرة توتر ضمن حدودها القطرية ، فعجز بعض الأنظمة السياسية الحاكمة بدول الجنوب على إدارة لعبة التوزانات الداخلية وحل الصراعات الوطنية سلميا بدخولها في حروب أهلية جعلها مسرحا وبيئة خصبة لغزو فواعل فوق وطنية هدفها في الظاهر الحد من الاضطهاد ونشر الديمقراطية ،غير أنه في الباطن لن يكون أبيض من غير سوء. وإنطلاقا من هذا يمكن أن نبرز أهم النتائج التوصيات المتوصل إليها في هذا البحث وهي:

- إنّ التدخلات الإنسانية حالة صحية وغالبا ما تتحول إلى حالة مرضية إذا لم يتم ضبطها وفقا للأطر القانون المعمول بها بميثاق الأمم المتحدة.

- فشل بعض الدول في إدارة مشاكلها الداخلية خاصة ما ارتبط بالإثنيات والأقليات العرقية جعلها مجبرة على القبول بتدخل إنساني وتجرع انعكاساته.

- سيادة الدول خاصة دول العالم الثالث أصبحت هلامية، رمزية وشكلية بالنظر إلى ضعف مؤسساتها السيادية وتعاظم قوة المؤثرات الخارجية فوق الوطنية.

- مجلس الأمن الدولي بحاجة إلى إعادة تعريف دوره وتنظيمه الهيكلي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بالألفية الثالثة.

[20] محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات تنمية وتنمية الأزمات**. ط2: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998،ص 43.